

Distr.: General
5 August 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ٢٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة

البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٢١٢/٦٩ التي طلبت فيها الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السبعين تقريراً عن تنفيذ القرار في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة".

ويعرض التقرير ما استجد من معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ١٩٤/٦١ و ١٨٨/٦٢ و ٢١١/٦٣ و ١٩٥/٦٤ و ١٤٧/٦٥ و ١٩٢/٦٦ و ٢٠١/٦٧ و ٢٠٦/٦٨ و ٢١٢/٦٩ المتعلقة بالكارثة البيئية الناجمة عن تدمير سلاح الجو الإسرائيلي لصهاريج تخزين النفط في المنطقة المجاورة مباشرة لمحطة الجبّة لتوليد الكهرباء في لبنان في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، مما أوجد بقعة نفطية غطت ثلثي الساحل اللبناني وامتدت إلى مناطق أخرى. وهو يستكمل التقرير المعلومات المقدّمة في تقارير الأمين العام السابقة عن هذا الموضوع (A/62/343 و A/63/225 و A/64/259 و A/65/436 و A/66/296 و A/67/341 و A/68/544 و A/69/313).

وقد أعدّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا التقرير بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

* A/70/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

190815 180815 15-13289 (A)



أولاً - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٢١٢/٦٩ التي طلبت فيها الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السبعين تقريراً عن تنفيذ القرار في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة".

٢ - ويعرض التقرير ما استجد من معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ١٩٤/٦١ و ١٨٨/٦٢ و ٢١١/٦٣ و ١٩٥/٦٤ و ١٤٧/٦٥ و ١٩٢/٦٦ و ٢٠١/٦٧ و ٢٠٦/٦٨ و ٢١٢/٦٩ المتعلقة بالكارثة البيئية الناجمة عن تدمير سلاح الجو الإسرائيلي لصهاريج تخزين النفط في المنطقة المجاورة مباشرة لمحطة الجيئة لتوليد الكهرباء في لبنان في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، مما أوجد بقعة نفطية غطت ثلثي الساحل اللبناني وامتدت إلى مناطق أخرى. ويستكمل التقرير المعلومات المقدّمة في تقارير الأمين العام السابقة عن هذا الموضوع (A/62/343 و A/63/225 و A/64/259 و A/65/436 و A/66/297 و A/67/341 و A/68/544 و A/69/313).

٣ - وقد أعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا التقرير بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بناءً على العمل الذي اضطلع به فريق مشترك بين الوكالات^(١) كان قد أنشئ بغية إعداد التقارير السابقة. وهو يقدّم موجزاً مقتضباً للمعلومات المعروضة في تلك التقارير وللتطورات اللاحقة.

ثانياً - لمحة موجزة عن آخر التطورات

٤ - لقد تسبب انسكاب النفط في البحر الذي نجم عن تدمير سلاح الجو الإسرائيلي لصهاريج تخزين النفط في محطة الجيئة لتوليد الكهرباء في تسرب حوالي ١٥ ألف طن من زيت الوقود إلى البحر الأبيض المتوسط، مما أدى إلى تلوث حوالي ١٥٠ كيلومتراً من سواحل لبنان والجمهورية العربية السورية، وهو ما ترتب عليه عواقب وخيمة أضرت بالبيئة وبتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما أشارت إليه الجمعية العامة في قراراتها ١٩٤/٦١ و ١٨٨/٦٢ و ٢١١/٦٣ و ١٩٥/٦٤ و ١٤٧/٦٥ و ١٩٢/٦٦ و ٢٠١/٦٧ و ٢٠٦/٦٨ و ٢١٢/٦٩.

٥ - وشاركت وكالات عدة تابعة للأمم المتحدة، وكيانات دولية وإقليمية ووطنية أخرى، من بينها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والبنك الدولي والمجلس الوطني للبحوث العلمية

(١) تألف الفريق المشترك بين الوكالات، المنشأ عام ٢٠٠٦، من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. كما كان الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة شريكاً أساسياً في هذا العمل.

في لبنان، في تقييم آثار الانسكاب النفطي على الصحة البشرية والتنوع البيولوجي ومصائد الأسماك والسياحة في لبنان وقت حدوث الانسكاب وفي أعقابه مباشرة، وقُدِّم موجز لمجمل استنتاجاتها إلى الجمعية العامة في تقارير الأمين العام المذكور أعلاه.

٦ - وفي الفقرة ٤ من القرار ٢١٢/٦٩، سلّمت الجمعية العامة بالاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام (A/69/313) الذي ذكر فيه أن الدراسات تبين أن قيمة الأضرار التي تكبدها لبنان بلغت ٨٥٦,٤ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٤. كما طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يحثَّ هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الأخرى المعنية، التي شاركت في التقييم الأولي للضرر البيئي الواقع، على إجراء دراسة أخرى، في حدود الموارد المتاحة، تستند إلى جملة أعمال من بينها العمل الأولي الذي اضطلع به البنك الدولي وقُدِّم في تقرير الأمين العام إلى الجمعية في دورتها الثانية والستين (A/62/343)، وذلك من أجل قياس الضرر البيئي الذي تكبّده البلدان المجاورة وتحديد كميّاً. وفي الوقت الراهن، وبعد مضي تسع سنوات على ظهور البقعة النفطية، لا تتوفر أي نتائج إضافية دقيقة بشأن الآثار البيئية التي طالت لبنان والبلدان المجاورة تتجاوز تقييم الأثر البيئي للمنطقة المتضررة من البقعة النفطية الذي كان قد قُدِّم إلى الجمعية العامة في تقارير الأمين العام ذات الصلة. وفي هذا الصدد، أشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى محدودية الجدوى العلمية من تجميع مزيد من الرؤى من خلال إجراء دراسات إضافية عن الآثار البيئية.

٧ - وفي الفقرة ٥ من قرارها ٢١٢/٦٩، جدّدت الجمعية العامة طلبها إلى حكومة إسرائيل أن تتحمل مسؤولية التعويض الفوري والكافي إلى حكومة لبنان عن الضرر المذكور آنفاً، وإلى البلدان الأخرى التي تضررت بصورة مباشرة من البقعة النفطية، من قبيل الجمهورية العربية السورية التي تلوّثت شواطئها جزئياً، عن تكاليف إصلاح الضرر البيئي الناجم عن التدمير، بما في ذلك إعادة البيئية البحرية إلى سابق عهدها، ولا سيما في ضوء الاستنتاج الوارد في تقرير الأمين العام الذي يفيد باستمرار القلق البالغ إزاء عدم تنفيذ الأحكام ذات الصلة بهذه المسألة من قرارات الجمعية العامة فيما يخص دفع حكومة إسرائيل تعويضاً إلى حكومة لبنان وشعبه، وإلى الدول الأخرى، من قبيل الجمهورية العربية السورية، عما لحقها من أضرار جراء الانسكاب النفطي. ويكرّر هذا الطلب ما ورد في الطلبات السابقة للجمعية العامة ويؤكدده. إلا أن حكومة إسرائيل لم تتحمّل حتى الآن مسؤولية دفع تعويض في هذا الصدد.

٨ - وفي الفقرة ٦ من القرار، أعربت الجمعية العامة من جديد عن تقديرها للجهود التي تبذلها حكومة لبنان وللجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص للمباشرة في عمليات التنظيف وإعادة التأهيل، وشجّعت على مواصلة تقديم الدعم إلى حكومة لبنان

في هذا الصدد نظراً إلى أن العمل لا يزال جارياً. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، وقع الاتحاد الأوروبي على اتفاق لتقديم منحة إلى حكومة لبنان من أجل "حماية الموارد البحرية في لبنان وتحقيق تنميتها المستدامة" ويشمل ذلك عنصراً يتعلق بالإدارة الرشيدة للنفايات المستردة.

٩ - وفي الفقرة ٧ من القرار، رحبت الجمعية العامة بموافقة صندوق إنعاش لبنان على استضافة الصندوق الاستئماني لعلاج أضرار الانسكاب النفطي في شرق البحر الأبيض المتوسط. وفي الفقرة ٨، لاحظت الجمعية أن الأمين العام حث الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص، من بين جهات أخرى، على تقديم تبرعات مالية للصندوق الاستئماني، لأن لبنان ما زال عاكفاً على معالجة النفايات ورصد الإنعاش. وطلبت إلى الأمين العام حشد المساعدة التقنية والمالية الدولية بما يضمن توافر موارد كافية ومناسبة للصندوق الاستئماني. ولم تُقدّم حتى الآن أي تبرعات إلى الصندوق الاستئماني الذي يستضيفه صندوق إنعاش لبنان.

ثالثاً - استنتاجات

١٠ - يود الأمين العام أن يثني على الجهود المستمرة التي تبذلها حكومة لبنان لمعالجة آثار الانسكاب النفطي. إلا أن قلقاً شديداً لا يزال قائماً إزاء عدم تنفيذ الأحكام ذات الصلة بهذه المسألة من قرارات الجمعية العامة فيما يخص تعويضاً تقدمه حكومة إسرائيل إلى حكومة لبنان وشعبه، وإلى الدول الأخرى، من قبيل الجمهورية العربية السورية، عما لحقها من أضرار جراء الانسكاب النفطي. ويكتسي هذا الأمر أهمية لا سيما وأن الدراسات تبين أن قيمة الأضرار التي تكبدها لبنان بلغت ٨٥٦,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٤.

١١ - ويود الأمين العام أن يشيد بالتزام الجهات المانحة الدولية في الماضي بتوفير الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم. ونظراً للظروف التي كانت سائدة وقت حدوث الانسكاب النفطي في لبنان وبعده، فإن الأمين العام يحث الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على تكثيف الدعم المقدم إلى لبنان في هذه المسألة، ولا سيما في إطار أنشطة الإنعاش وإعادة التأهيل على الساحل اللبناني. وتُشجّع الجهات المانحة الدولية على تقديم التبرعات إلى الصندوق الاستئماني لمعالجة أضرار الانسكاب النفطي في شرق البحر الأبيض المتوسط الذي يستضيفه صندوق إنعاش لبنان.